الفصل الثالث

في تكوين
الثقافة المغربية ومصادرها

في مصادر الثقافة المغربية

مع التأكيد من جديد على أن الحفر في طبقات تشكل الثقافة المغربية عملية فيها قدر كبير من المجازفة في بحث غير أكاديمي متخصص ، فيمكن القول إن الثقافة المغربية هي من الثقافات القليلة التي كانت حصيلة انصهار وتفاعل عدة ثقافات ، ولذلك فهي نتيجة تراكمات ثقافية تاريخية لم تنقطع ـ ولا تزال متواصلة .

وسواء اعتمدنا على دراسات تاريخية حفرية لنتمكن من الوقوف على عملية التشكل التاريخي المتواصل لتلك الثقافة ، أو بدراسة عرضية لهذه الثقافة من خلال دراسة مختلف التعبيرات الثقافية التراثية المغربية من قبيل الأمثال والحكايات والأهازيج والآداب الشعبية والآثار ، فإن النتيجة واحدة وهي الغِنى والتركيب المتواصل للثقافة المغربية .

صحيح أن الثقافة العربية الإسلامية قد كانت من أكبر الثقافات التي كان لها حضورها وتأثيرها الأكبر في تشكل الثقافة المغربية . غير أن ذلك لا يعني أنها مكونها الوحيد . فقد تشكلت عبر التاريخ من خلال إسهام وترسبات عدة ثقافات ، وعدة أنظمة ثقافية جزئية داخل نفس النظام الثقافي الواحد . ونستطيع أن نرصد أهم الروافد التي أسهمت في تشكيلها وأهم لحظات تشكل الثقافة المغربية كما يعرضها علال الفاسي فيما يلي[1]:

الرافد الوثني:

حيث عرف المغرب منذ أزيد من ثلاثين قرنا ممارسات وثنية تزكت بفعل

(١) علال الفاسي: « الثقافة المغربية أصولها وخصوصياتها » بتلخيص وتصرف.

هجرة اليمنيين من الجزيرة العربية ، كما تأثرت في مستوى رموزه اللغوية بالفينيقية . وفي هذا الصدد يرجع كثير من علماء اللغة الأصل المؤثر على الأمازيغية إلى اللغة الفينيقية .

ويمكن أن نلمس إلى يومنا هذا في بعض الممارسات الاجتماعية بصمات للثقافة الوثنية كما هو الشأن فيما نجده عند بعض قبائل الأطلس المتوسط في بعض المظاهر السائدة في الثقافة الشعبية مثل الاستغاثة بالنار أو التداوي بالسحر أو بعض الطقوس الوثنية ذات الصلة بالاستسقاء في بعض قبائل الأطلس والتي تكيفت مع بعض معطيات الثقافة الإسلامية ذات الصلة بالموضوع .

الرافد اليهودي والمسيحي:

بالرغم من شهود المغرب لحملات مسيحية رومانية ، إلا أنها لم تترك بصماتها إلا على أطلال متفرقة قد تكون بمدينتي وليلي وشالة .

«وعلى الرغم من أن المغرب بعد الحروب البونيقية التي دارت بين القرطاجنيين والرومان ، والتي دامت من منتصف القرن الثاني قبل الميلاد إلى منتصف الخامس بعده ، تعرض للغزو الروماني ، فإنه ظل محتفظا بطابع ثقافته التي حاول الغزاة أن يستبدلوا بها ثقافتهم ، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك إلا في نطاق ضيق كانت تمثله فئة من المتعلمين والموظفين وأصحاب المصالح ، هم الذين استعملوا اللغة اللاتينية واعتنقوا المسيحية .

ومع أن المغاربة ميالون إلى التوحيد ، فإنهم لم يقبلوا على هذا الدين ، لارتباطه بالاستعمار الروماني ، إلا ما كان من تلك الفئة التي لم تلبث أن

دخلت الإسلام ، مما لم يبق معه للمسيحية أي أثر في المغرب . كما أنهم رفضوا اليهودية لارتباطها بالميز العنصري ، وإن اعتنقتها مجموعة محدودة ، أسلم معظمها ، من غير أن يقضى على الدين اليهودي الذي استمر عند قلة من المغاربة لا تذكر ، مما أتاح له أن يستمر عند هذه القلة ، وكذا عند بعض اليهود الذين هاجروا إلى المغرب بعد أن طردوا من الأندلس ولم يسلموا ، وحافظوا في نطاق دولته ـ باعتبارهم من الكتابيين أهل الذمة ـ على عقيدتهم وثقافتهم التي كانت في انعزالها ذات صيغة دينية ، ولم يتسن لها أن تحتك بعموم الثقافة المغربية إلا من خلال بعض المهارات الصناعية وبعض الفنون ، على نحو ما كان لهم من اعتناء في العصور المتأخرة بطرب الملحون وموسيقى الآلة التي كان لليهود فيها تبريز متميز» .

الرافد العربي الإسلامي:

لقد شكل الفتح الإسلامي أكبر تحول في الثقافة المغربية حيث أدت إلى حد كبير إلى انهيار الثقافة الوثنية التي صمدت عدة قرون في وجه الثقافة المسيحية الرومانية ، فاختفت معالم تلك الثقافة أو تكيفت مع الواقع الثقافي الجديد بشكل من الأشكال .

وقد شهدت الثقافة الإسلامية ثلاث مراحل ـ مع كثير من التجاوز بالنسبة لهذا التقسيم ـ يمكن اختزالها فيما يلي:

أ ـ مرحلة البناء والتأسيس مع الأدارسة .

فقد اختبر المغاربة في البداية مختلف المذاهب التي عرفها المسلمون ، سواء على مستوى السياسة أو العقيدة أو الفقه ، فمالوا في البداية إلى المذهب

الخارجي الذي وجدوه موافقا لطبيعتهم الاستقلالية ورفضهم لأي ميز عنصري « مما جعلهم يرحبون بأفواج من الخوارج ويتيحون لهم أن يستقروا في المغرب بعد أن هزموا في المشرق . فكان أن تقوى هذا المذهب في الاتجاه الصفري» .

لكن تعاطفهم مع آل البيت وانتصارهم لقضيتهم وما كانوا يعانونه من محن في المشرق ، وهو ما تمثل في استقبالهم للمولى إدريس ، ومبايعته بالإمارة في وليلي عام اثنتين وسبعين ومائة للهجرة ، بعد أن تنازل له عنها عبد الحميد بن إسحاق الأوربي الذي حث القبائل على هذه المبايعة ، حال دون استمرارهم على المذهب الخارجي .

وعلى المستوى الفقهي ما لبث المغاربة أن استقروا على مذهب مالك الذي هو مذهب أهل المدينة . فـ « المغاربة في تجاوبهم مع الأحداث المشرقية كانوا يميزون بين المساندة السياسية والالتزام الفكري ، فإنهم حتى وهم يمكنون للمولى إدريس الذي كان يتوقع نشر التشيع في عهده ، ظلوا على سنيتهم المالكية ، بل جعلوه يدرك هذه الحقيقة ويسير في خط هذه السنية . وعلى الرغم من الاضطراب السياسي والفكري الذي عاشه المغرب بعد انهيار مبكر للدولة الإدريسية ، والذي انعكست سلبياته على الثقافة ، فإن المذهب ظل مستمرا بحكم عوامل كثيرة ، أهمها تمسك المغاربة به لانتمائه إلى عالم المدينة ، وكذا رحلاتهم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ، إضافة إلى موافقة مزاجهم وعقليتهم » .

وتجدر الإشارة إلى الاستثناء الذي عاشه المغاربة مع الموحدين الذين أقاموا دولتهم طوال القرن السادس الهجري على المذهب الذي ابتدعه المهدي بن

تومرت ، مازجا فيه بين مذاهب شتى ، هي الشيعية الإمامية والاعتزال والظاهرية والأشعرية ، والذي كان يسعى من ورائه إلى تحقيق هدف سياسي هو تقويض دولة المرابطين الفقهية ، إلا أنهم لم يلبثوا أن عادوا إلى ما هم مقتنعون به ، في الاتجاه السني المالكي الذي حافظوا به على كيانهم الفكري داخل وحدة الدين .

ب ـ مرحلة الإشعاع مع عهد المرابطين :

حيث تقوى اتجاه المغاربة للتشبث بالمذهب بسبب المساندة الرسمية التي عرفت أوجها في عهد المرابطين «الذين أنشؤوا دولتهم في منتصف القرن الخامس الهجري على أساس من الإصلاح الديني قائم على الفقه المالكي ، الذي كان يومئذ وحده القادر على جمع كلمة المغاربة ، وتوحيدهم في خط فكري يستند إلى تثبيت قواعد الدين ومبادئه الأولية على نحو بسيط وواضح ، ليس فقط على مستوى الفقه ، ولكن كذلك على مستوى العقيدة التي أخذ المغاربة فيها بالاتجاه الأشعري الذي كان وسطا بين تيار المتكلمين القائلين بإعمال العقل والتأويل ، وتيار السلف الذي كان له موقف من ذلك قائم على الإقرار بالمتشابهات» .

ج ـ مرحلة التراجع والانحطاط

وذلك انطلاقا من عصر الموحدين إلى بداية دخول الاستعمار حيث عرفت سيادة النظام الثقافي للتصوف بكل مقوماته المعرفية والسلوكية ، وهو النظام الذي تساكن على المستوى الكلامي أو العقدي مع عقيدة الأشاعرة التي سعت إلى إيجاد تركيب بين عقلانية المعتزلة وحرفية المذهب السني الحنبلي ، مع الإشارة إلى أن النظام الثقافي الصوفي قد عرف عدة صيغ وتمظهرات تجعل

بعضها متميزا عن البعض في الوظيفة التاريخية والدور السياسي مع وحدة النموذج المعرفي والسلوكي (الإشارة هنا إلى التصوف الجهادي والدور الذي كانت تقوم به الربط والزوايا في مقاومة الغزاة ، في مقابل نمط معين من التصوف الطرقي الذي عطل وظيفة الجهاد علما أن كثيرا من الطرق الصوفية ظلت محافظة على هذه الوظيفة بل كان التصوف الفردي السلوكي مدخلا للانتقال من الخلاص الفردي إلى الخلاص الجماعي) .

غير أن الحديث عن أهمية المكون الإسلامي لا ينفي استمرار حضور أنماط سابقة وانبعاثها من حين لآخر بل ممارستها لنوع من المقاومة السلبية الهادفة إلى أقلمة الثقافة المهيمنة مع معطياتها ومعاييرها . كما لا يعني عدم استمرار أنظمة ثقافية جزئية أو محلية مثل مختلف التعبيرات الأمازيغية التي استوعبتها الثقافة الإسلامية واستوعبت الثقافة الإسلامية . والأهم من ذلك أن الثقافة الإسلامية قد تحولت إلى إطار جامع تصب فيه إسهامات مختلف الروافد الثقافية وعلى رأسها الرافد الأمازيغي .

الرافد الأمازيغي:

يقول الأستاذ علال الفاسي في إبراز الإسهام الأمازيغي في بناء الثقافة المغربية:

« وإذا نحن استثنينا هذا المكون الثالث الأجنبي (يشير إلى المكون الغربي) ، فإننا سنجد أن المكونين الأول والثاني شكلا على امتداد أربعة عشر قرنا ثقافة مغربية توسلت بلغة القرآن ، أداة لها تكتسب بها العلوم والآداب والفنون ، وتبدع بها في مختلف هذه المجالات ، مما لا حاجة إلى التوسع في إبرازه . وقد ساهم المثقفون المغاربة في إغنائه ، بغض النظر عن انتماءاتهم الإقليمية أو

لهجاتهم المحلية ، عربية وبربرية ، مع الإشارة إلى أنه وقع التوسل بالبربرية مكتوبة بالحرف العربي في تحرير بعض المسائل الفقهية ، لتقريبها إلى بعض الناطقين بها من الذين لا يحسنون استعمال العربية ، على نحو ما تكشف بعض المدونات ؛ ومع الإشارة كذلك إلى أن المهدي بن تومرت ، بدافع تحقيق أهدافه السياسية ، لجأ إلى البربرية وسيلة للاتصال بالجماهير والتأثير عليها ، فدرس بها وألف بها كتبه في المذهب ، وزاد فأمر باستعمالها في الشؤون الدينية ، كالخطابة والنداء للصلاة » .

ومن المجالات الثقافية التي تشهد لعملية التفاعل تلك مجال اللغة حيث لا تزال اللغة الأمازيغية شاهدة على درجة تثاقفها مع اللغة العربية سواء من حيث المصطلحات أو من حيث التركيب ، والعكس صحيح حيث تشهد اللغة الدارجة ، التي هي في الأصل لغة عربية خضعت لعمليات تثاقف متعددة ، على عملية تأثر واسعة بالأمازيغية سواء على مستوى المصطلح أو على مستوى القواعد الدلالية والتركيبة ، وهذا مجال واسع للبحث والتنقيب في صيرورة تكون الثقافة المغربية عبر التاريخ .

وما يصدق على الثقافة الأماريغية يصدق على مكونات أخرى للثقافة المغربية التي أثرت بأشكال متفاوتة مثل الثقافة الأندلسية والثقافة الزنجية الإفريقية والثقافة الحسانية .

وكما يمكن الحديث عن رواسب تاريخية لثقافات سابقة عن الإسلام في الثقافة المغربية الإسلامية يمكن أن نكتشف في نظامنا الثقافي اليوم ـ من خلال حفريات ثقافية تاريخية ، أو من خلال دراسات تزامنية لمقاطع عرضية لبنية الثقافة المغربية ـ عن رواسب تجد ذاتها إضافة إلى المكونات الثقافية السابقة على

الإسلام ـ في مختلف المكونات واتجاهات الثقافة العربية الإسلامية العالمة . فنحن مثلا لا نكاد نخطئ في بناء وتكوين نظامنا الثقافي الحالي ، رواسب من الثقافة الصوفية وقيمها التاريخية القائمة ونموذجها القائم على مركزية المشيخة وعلى علاقة التبعية بين الشيخ والمريد وعلى إحلال نظام العقل أو نظام النص وعلومهما في المرتبة الثانية .

كما لا نكاد نخطئ ملامح من الثقافة الكلامية الأشعرية وموقفها من العقل ومن فكرة السببية ، والآثار السلبية لجدالات المتكلمين والاختلافات الحادة للفقهاء المتأخرين في عصر سيادة التقليد وتعطيل ملكة الاجتهاد . ولذلك يكون تصعيد هذه المكونات اللاشعورية التاريخية من خلال ما يمكن عمليات نقد ثقافي أحد أهم الأدوات المنهجية لتشخيص مظاهر الخلل في سلوكنا وواقعنا الثقافي .

الرافد الشعبي الاجتماعي:

يعتبر الرافد الشعبي من أهم مكونات وتجليات الثقافة المغربية بل ربما أكثرها تعبيرا عن روح الثقافة المغربية منظورا إليها ليس في بعدها العالم ولكن في بعدها الاجتماعي . الثقافة المغربية على هذا المستوى أكثر تعبيرا عن نفسية الشعب ومفتاح شخصيته ، وهي ثمرة إنتاج أفراده وجماعاته على اختلاف الأجيال وفي شتى الميادين .

الثقافة المغربية تتجلى في هذا المستوى من خلال « العادات والتقاليد باعتبارها مظاهر سلوكية تداخل حياة الناس والمجتمع ، وتتحكم في العلاقات ، وفي التعامل مع ظواهر الكون والحياة وتفسيرها ، انطلاقا من طقوس ومعتقدات مترسبة ، وبدون وعي في الغالب . وهي التي توجه

الإنسان في شتى أطواره ومجالات حركته ونشاطه وتصرفاته . كما يتجلى في الفنون التي تتوسل بالحركة والإشارة والإيقاع ، كالموسيقى والرقص والألعاب ، وبالعمل اليدوي الدقيق ، على غرار الرقم والرسم والتزويق والزخرفة ، وما إليها جميعا من أنماط رافقت الإنسان منذ مراحل حياته الأولى . بها حكى قصة وجوده ، وعبر عن مختلف تلك المراحل ، وبها عبر كذلك عن أفراحه وأحزانه وقيمه وشتى مواقفه . ثم هو يتجلى في الأدب الذي يشمل جميع الأنماط الفنية التي تتوسل بالكلمة في التعبير عن ذوق الشعب ومشاعره وعقليته وهمومه ومطامحه ، كالأمثال والأحاجي والأشعار والقصص والأغاني والمرددات وما إليها مما طغى عليه التداول بالشفاه» [1] .

وليس يستغرب مثل هذا الموقف ، فهو مجرد ملمح بسيط يضم إلى ملامح أخرى كثيرة سبقت الإشارة إلى بعضها ، تؤكد أن الثقافة المغربية في جانبها العالم كما في جانبها الشعبي كانت « تستمد باستمرار من الإسلام ، باعتباره ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ليس فقط عقيدة دينية ، ولكن باعتباره كذلك شريعة لها نظمها ومناهجها ، ثم باعتباره مجموعة من القيم السلوكية والقواعد الخلقية ، وما ينتج عن ذلك كله من فكر ، وما يترتب من عقلية ونفسية ، وما يتبلور من فلسفة للحياة متميزة بمفاهيم ورؤى وتصورات» . والدليل على ذلك كما يقول علال الفاسي ـ في المقال المشار إليه أعلاه ـ ما ظهر من ميل أكثر في جانب بعض الفنون كالرسم أن الثقافة المغربية لم تطور كثيرا فن الرسم والنحت لارتباطهما بالمعتقدات القديمة ، في حين طورت فنونا قائمة على الإبداع في الأشكال الهندسية كما هو الشأن في الزليج والحفر على الخشب والجبس .

---

(١) نفس المرجع.

لرافد الغربي:

يمكن اعتبار التحولات الثقافية التي أحدثها الاستعمار الفرنسي في المغرب من أكبر وأخطر التحولات الثقافية التي عرفها المغرب بسبب أن هذا الاستعمار قد جاء معه بمشروع ثقافي متكامل متعدد الأبعاد يمكن تحديد معالمه الكبرى في التالي:

ـ تهميش الثقافة العربية الإسلامية والنخب الثقافة المغربية ، والحيلولة دون المؤسسات التقليدية ـ التي كانت تقوم على إنتاج هذه الثقافة والمثقفين ـ ودون التجدد والتطور الذاتي كما حدث مثلا مع جامعة القرويين والكليات التابعة لها .

ـ انتهاج سياسة ثقافية عرقية من خلال تأسيس ما سمي بالمدرسة الفرنسية البربرية سعت الحماية الفرنسية من خلالها إلى إنشاء جيل مقطوع الصلة بقيمه الثقافية والحضارية المغربية ومتشبع بالقيم الثقافية الغربية الغازية .

ـ العمل على إقامة نظام تعليمي فرنسي اضطلع بدور خلق النخب الثقافية والسياسية التي ستكون الوسيط بين الإدارة الاستعمارية وبين « الأهالي » . فقد تولى هذا النظام في نفس الوقت تكوين موظفين متوسطين إلى جانب تكوين نخب ثقافية من بين أبناء الأعيان ، ستعمل على خلافة النخب التقليدية في تأطير المجتمع إداريا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا أي أنها ستقدم النماذج القيمية والسلوكية ومعايير السلوك الثقافي الجديد المعتبر اجتماعيا ، على اعتبار أن كل مجتمع هو على قيم نخبه السياسية والثقافية تماما كما كان يقال سابقا « الناس على دين ملوكها » .

وفي كلتا الحالتين فإن الرأسمال الرمزي اللغوي والثقافي الفرنسي قد أصبح لأول مرة الوسيلة الأولى والأساسية للحراك الاجتماعي ، في مقابل تراجع

الثقافة العربية الإسلامية والنخب التي كانت تخرجها المؤسسات التعليمية التقليدية عن دروها التاريخي في عملية الحراك المذكور . إذ لم تعد تلك المؤسسات تمكن إلا من وظائف أصبحت ـ رغم طابعها الاعتباري اجتماعيا مثل وظائف التعليم والقضاء والوظائف الإدارية الدنيا ـ تبتعد تدريجيا عن مراكز القرار الاقتصادي والسياسي .

ـ العمل على خلق واقع قانوني وتشريعي ومؤسساتي جديد مرتبط بالاستعمار الفرنسي وبأنظمته القانونية والإدارية إلى جانب الواقع القانوني والإداري والمؤسساتي التقليدي ، أي خلق أمر واقع جديد يسهم عمليا وتدريجيا في زحزحة المنظومة الثقافية التقليدية ويرسي بالتدريج إلى جانبها منظومة ثقافية منافسة ومزاحمة ، لها كل وسائل النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ولقد كانت النتيجة العملية لذلك ـ والتي سيستمر أثرها واضحا في مغرب ما بعد الاستقلال ـ ازدواجية على جميع المستويات (ازدواجية الأنظمة الإدارية الحديثة وتساكنها مع الأنظمة المخزنية التقليدية كما هو الشأن في تساكن التقطيعات الإدارية الجديدة مثل المقاطعات والجماعات والعمالات مع المشيخات والقيادات ، وموظفي الإدارة الحديثة من كتاب ومحررين مع المقدمين والشيوخ ، ازدواجية في مجال الصناعة حيث الصناعات الحديثة تتساكن مع الصناعة التقليدية وتسحب البساط تدريجيا منها أو تسهم على الأقل في تهميشها ، تساكن النظام القضائي الحديث مع النظام القضائي التقليدي أي قضاء الأسرة والأحوال الشخصية ، حكام الجماعات والقضاء الحديث ، الجامعات الحديثة إلى جانب الجامعات التقليدية مثل القرويين) .

ولقد حالت تلك الازدواجية ـ التي كان من الممكن الاستمرار في سرد عشرات الأمثلة عنها ـ منذ ذلك التاريخ دون أن يتم التحديث في المغرب عن طريق التركيب الخلاق والتطوير الذاتي للمؤسسات التقليدية ، فصار التحديث يتم من خارج المؤسسة التقليدية بل يتم من أجل الحيلولة دونها ودون التجدد ، ويتركها على حالتها من الضعف والهامشية .

لقد انعكس ذلك بوضوح على بنية الثقافة المغربية حيث أصبح طابعها المميز هو الازدواجية بين التقليد والتحديث ـ في الظاهر على الأقل ـ[1] .

وعلى عكس التحولات الثقافية الكبرى التي كانت مفتاحا لكل النهضات التي عرفها التاريخ الحديث والمعاصر كما تدل على ذلك النهضة الأوروبية التي انطلقت بالرجوع إلى أصول الثقافة اليونانية ، وقامت بعمليات تجدد ذاتي ، تدل كل المعطيات التاريخية على أن دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب قد أدى إلى إجهاض محاولات التحديث الذاتي ، واكتفى بتحديث وظيفي أي تحديث جزئي بالقدر الذي يخدم مصلحته ، في حين فضل محاصرة مؤسسات وتحييد عوامل التحديث الذاتي على جميع المستويات ، مما يفسر أننا بقينا منذ ذلك الوقت نراوح مكاننا ، فلا نحن انخرطنا بشكل كامل ومتكامل في الحداثة الغربية كما كانت تمثلها فرنسا وثقافتها ، ولا نحن استطعنا أن نطلق حركة نهضوية وثقافية انطلاقا من الصيرورة التاريخية التي كانت تفرض نفسها على المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت ستؤدي ضرورة إلى انبعاث نهضة مغربية ذاتية .

---

(١) رغم التباين الظاهر بين الجانب التقليدي والتحديثي في الثقافة المغربية ، تبقى أزمة الثقافة بمعناها العميق واحدة كما بينا سابقا.

ـ السعي إلى إحياء النزعات العرقية وافتعال التفرقة بين البربر والعرب ولنقل بين الأمازيغ والعرب ، وإلا فإن مصطلح البربر لم يكن يوما في الاصطلاح العربي أو على الأقل عند كبار علماء المغرب يذكر إلا في سياق بيان أمجادهم وجهادهم وإسهامهم في بناء معالم الحضارة والثقافة المغربيين .

إن السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب ، قد لجأت إلى عدة آليات للتمكين لوجودها منها محاصرة المؤسسات الثقافية التقليدية وإخراجها من دائرة التأثير في عملية الحراك الاجتماعي أو لنقل تهميش دروها في هذا المجال ، منها :

– آلية خلق أمر واقع مؤسساتي وقانوني وتشريعي واقتصادي وإداري أصبح يرسخ عمليا للقيم الثقافية الغازية ويضعف تدريجيا حضور القيم الثقافية العربية والإسلامية ، وآلية إنشاء نخب ثقافية وسياسية مرتبطة مصالحها بمصالح المستعمر أي آلية الاستتباع وإحكام الارتباط الثقافي .

– آلية التفكيك الثقافي من خلال سياسة الظهير البربري التي هي في الجوهر سياسة ثقافية ترمي إلى جعل الانتماء البربري الأمازيغي يتعارض مع الانتماء العربي والإسلامي .

من جهة ثانية فقد أدت التحولات الاقتصادية الناتجة عن ربط الاقتصاد المغربي تدريجيا بالاقتصاد الفرنسي الحديث إلى ظهور أنماط إنتاجية ومعاشية واقتصادية وتجارية وصناعية جديدة ، ومن ثم ظهور تحولات عمرانية واجتماعية سيترتب عنها تفكيك تدريجي للأنماط الإنتاجية والمعاشية التقليدية ، وهو الأمر الذي ستكون له آثاره الواضحة على التفكك التدريجي للقيم الثقافية التقليدية وإفساح الطريق أمام قيم ثقافية جديدة أصبحت تتساكن وتتعايش مع القيم المذكورة . وهو وجه آخر من أوجه التفكيك غير المباشر لمنظومة القيم الثقافية

المغربية . ونؤكد على هذا كي نبين أن جانبا معينا من التحولات الثقافية لا يرتبط ضرورة بإرادة مبيتة في الغزو الثقافي الهادف إلى خدمة مصالح المستعمر ، ولكنه جاء نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ دخول الاستعمار الفرنسي ، وهي تحولات كان من الممكن أن تتم بطريقة طبيعية ونتيجة للتراكم التاريخي أو نتيجة لدخول المغرب ذاتيا إلى عصر التحديث دون عملية قسرية أدت إلى إجهاض جهود التحديث الذاتي .

وقد تسارعت التحولات المذكورة في مغرب ما بعد الاستقلال ، وازدادت تسارعا مع حلول عصر العولمة ، مما ينبئ أن تحديات التكيف الثقافي لا تزال متواصلة إلى يومنا هذا .

*****

الثقافة الوطنية
في مواجهة الغزو الثقافي الفرنسي

وجدت الحركة الوطنية نفسها في مواجهة استعمار من لون خاص ، أي استعمار يزاوج بين الغزو العسكري والتحكم السياسي من جهة ، وبين الغزو الثقافي من جهة ثانية ، ولذلك لم تجد هذه الحركة الوطنية بدا من أن تخوض معركة ثلاثية الأبعاد تحضر فيها المقاومة الثقافية إلى جانب المقاومة السياسية والمقاومة العسكرية .

ولم تكن المقاومة الثقافية أقل شراسة من النوعين الآخرين ، فإذا كانت الظروف السياسية وموازين القوى تتغير مما يؤدي إلى تصاعد أو تراجع المقاومة على الصعيد السياسي ، ونفس الشيء بالنسبة للمقاومة العسكرية ، فإن المقاومة الثقافية قد شكلت إحدى الجبهات الدائمة والمتواصلة للنضال الوطني .

ولذلك كانت الحركة الوطنية منشغلة على جبهتين: جبهة مواجهة الغزو الثقافي الفرنسي من خلال محاولة إعادة الاعتبار للثقافة العربية الإسلامية ومحاولة بعث الروح في القرويين والمؤسسات العتيقة التابعة لها ، ومن خلال محاولة تأسيس مدرسة وطنية أصيلة ومعاصرة وهو ما تأتى من خلال الدور الذي اضطلعت به المدارس الحرة حيث كانت مدارس للوطنية وتخريج الوطنيين ، رغم أنه بحكم طابعها الأصيل والعربي لغة وثقافة كانت أقل قدرة على تمكين خريجيها من امتيازات الحراك الاجتماعي مثل نظيراتها الاستعمارية .

أما على جبهة تأهيل الذات الثقافية ومواجهة عوامل الانحطاط الثقافي والفكري والمخلفات السلبية للعصور السابقة ، فقد التحمت الحركة الوطنية بالحركة السلفية في جهود التجديد الديني والتنوير الاجتماعي في مواجهة مختلف «البدع» في المجال الديني والشعوذة والخرافة في المجال الاجتماعي ، مما جعلها تخوض حربا ثقافية لا هوادة فيها في مواجهة التصوف الطرقي الذي كان يشكل حينها تقريبا الشكل الغالب في التدين الاجتماعي المغربي .

كانت الحركة الوطنية على هذا المستوى مدفوعة رغم ذلك بدوافع سياسية ، خاصة وهي ترى أن بعض الزوايا قد تخاذلت في مواجهة المستعمر أو تواطأت من أجل التمكين له ، وهو ما جعل مواجهتها للتصوف مواجهة إبادة كما يقول الشيخ أبو شعيب الدكالي ، فكانت النتيجة إضعافا للتدين على المستوى السلوكي ، وبقي الإسلام عبارة عن إيديولوجيا للتحرير وحفز الروح الوطنية ، بحيث لم تتمكن أن تحولها إلى برنامج ثقافي وتربوي تعيد من خلاله صياغة الشخصية المغربية المسلمة المعاصرة صياغة معاصرة . كما أن كبار زعماء الحركة الوطنية ومفكريها مثل علال الفاسي - رغم إسهامهم الفكري الكبير في تجديد الفكر الإسلامي ومواءمته مع التحولات التي عرفها المغرب - لم يتسن لهم الوقت الكافي لإعادة بناء الثقافة المغربية بعيدا عن ضغوط العمل السياسي الوطني . ومن ثم فإنه إذا كانت الحركة الوطنية قد نجحت نسبيا في المقاومة السياسية من خلال الحصول على الاستقلال السياسي الذي كان استقلالا سياسيا ناقصا ، ليس فقط لأنه لم يبسط يد المغرب على كل ترابه الوطني آنذاك ، وليس فقط لأنه لم يبسط سيادته على كل مناحي سياسته واقتصاده ومؤسساته ، ولكنه أساسا أخفق في تحقيق سيادته الثقافية

واستقلاله الثقافي ، حيث تمكنت الثقافة الفرنسية ومن خلالها المصالح الفرنسية الاقتصادية والسياسية أن تجد لها مواطئ قدم لا زالت تحافظ عليها إلى يومنا هذا بأشكال مختلفة .

والأكثر من ذلك أن الثقافة المغربية قد أصبحت مخترقة وصار لِلّغة والثقافة الفرنسية أتباع وأنصار من بين أبناء المغاربة ممن تكونوا في المدرسة الفرنسية ، وصار البعض منهم أشد شراسة في مقاومة محاولات استكمال السيادة الوطنية ثقافيا بإحلال اللغة العربية في التعليم والإدارة ، ناهيك عن محاولات إعادة صياغة المنظومة القانونية والتشريعية انطلاقا من مبادئ وأحكام ومقاصد الشريعة ، وهو التحول الكبير الذي عرفه التاريخ المغربي لأول مرة ، وكان رواد الحركة الوطنية ومنهم علال الفاسي قد وقفوا عليه بمرارة كما نجد ذلك بوضوح في مقدمة كتاب علال الفاسي: « دفاع عن الشريعة » حيث يقول بمرارة: «فقد أصبح هؤلاء يعتقدون في القاضي الأجنبي والقانون الأجنبي واللسان الأجنبي ، أكثر مما يعتقدون في أنفسهم وفي مقدساتهم ، زيادة على ما أصبح يربط بعضهم مع الأجانب من رباط مادي ومصلحة شخصية ، لا يبالون أن يقفوا من أجلها في صف الدفاع عن مخلفات الاستعمار»[١] .

ويقول: «ولم يكن يخطر ببال جلالته (يقصد محمد الخامس رحمه الله) ولا ببالنا ، نحن أعضاء لجنة التدوين الذين شرفهم جلالته بتعيينهم لأداء هذه المهمة ، أن عملنا سيقتصر على مجرد الأحوال الشخصية . والدليل على ذلك أننا اشتغلنا في قسم «الأموال» بعد إنجازنا لـ«الأحوال» . ولكن قسم التشريع

(١) دفاع عن الشريعة ، ص ٢٣ مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦.

بالكتابة العامة الذي يشرف عليه لحد الآن فنيون فرنسيون أوقف أمر البت فيه ، وترتب على ذلك أن توقف سير التدوين في بقية أبواب الفقة الأخرى» [١] .

*****

(١) نفس المرجع، ص ٧.

السياسة والثقافة في المغرب المستقل

لم تخرج الخطاطة العامة للوضع الثقافي في المغرب المستقل عن المعالم الكبرى لصورة الوضع الثقافي كما رسمت خلال مرحلة ما قبل الاستقلال ، فقد أصبحت المحافظة على الوضع المتميز للثقافة واللغة الفرنسية أحد ثوابت السياسات الثقافية ، وكانت تلك المحافظة بطبيعة الحال على حساب الثقافة المغربية واللغة العربية .

من جهة ثانية تحكم الصراع السياسي على السلطة في الوضع الثقافي للمغرب المستقل ، وهو ما ستبدو آثاره واضحة بعد أربعة عقود من الاستقلال ليس فقط في الوضع الثقافي بل في الشخصية الثقافية المشتركة .

فعلى المستوى الأول يكشف التأمل في المسار الثقافي للمغرب المستقل عن اضطراب متواصل في السياسة الثقافية ، اضطراب منع من وضع سياسة ثقافية وطنية واضحة المعالم ، وأنتج اختلالا متواصلا في ميزان القوى لفائدة الثقافة الفرنسية .

وعلى الرغم من أن مكونات الحركة الوطنية قد سعت إلى وضع المغرب على سكة إصلاحات ثقافية تعيد الاعتبار للثقافة الوطنية من خلال بناء مدرسة وطنية انطلاقا من المبادئ الأربعة المشهورة التي مثلت المذهبية الوطنية في مجال إقامة المدرسة المذكورة ، أي التوحيد والتعميم والمغربة والتعريب ، فإنه لم يكتب لهذه المذهبية أن تجد طريقها إلى التطبيق .

وهكذا ففيما يتعلق بالمبادئ الأربعة واستثناء مبدأ المغربة ، فقد بقيت المبادئ

الثلاثة الأخرى معلقة إلى يومنا هذا ، إذ بقيت المدرسة المغربية مجالا للتجريب المتواصل والتردد المتواصل في الاختيارات الثقافية وفي لغة التعليم أساسا ـ علما أن اللغة ليست فقط أداة تواصل بل هي حامل ثقافي بامتياز ـ مما يعتبر ظاهرة فريدة في تعامل أمة مع قطاع استراتيجي تتعلق به هويتها ومصيرها .

وإذا كان الفشل في تحقيق مبدأ تعميم التعليم هو انعكاس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئت تعمق التفاوتات بين الفئات والجهات ، فإن الفشل في تحقيق التعريب والتوحيد لم يكن سوى نتيجة لحرص فرنسا على استمرار نفوذ ها الثقافي في المغرب . وهو ما يترجمه ترسيم وضع البعثات الفرنسية ومدارسها من خلال اتفاقيات تعاون ثقافي غير متكافئة قلبت «التعاون الثقافي» إلى استتباع ثقافي متواصل واستدامة للهيمنة الثقافية الفرنسية ، واستمرار مؤسسات بعثاتها التي كانت في بداية تأسيسها موجهة إلى أبناء المعمرين الفرنسيين وبعض أبناء الأعيان المغاربة ، في القيام بالدور الذي كانت تقوم به المدرسة الفرنسية الاستعمارية في صناعة النخب السياسية والاقتصادية والثقافية ، والاستفادة من مختلف الامتيازات التي تتيحها اللغة والثقافة الفرنسية في عملية الحراك الاجتماعي والاقتصادي .

والأدهى من ذلك أن التذبذب والتردد في السياسات الثقافية والتعليمية قد قاد المدرسة الوطنية العمومية إلى وضع كارثي إلى درجة أن المغاربة من مختلف الفئات والطبقات قد أصبحوا يتهافتون على تسجيل أبنائهم في مدارس البعثة الفرنسية ويتباهون بذلك وفي التخاطب بلغة فولتير منذ نعومة أظفارهم .

وقد قاد ذلك التذبذب المتواصل أيضا إلى غياب سياسة ثقافية وطنية مندمجة ، حيث عرفت السياسات الثقافية على الدوام مدا وزجرا يرتبط أحيانا بشخصية الوزراء القائمين على تلك السياسات ، وتارة أخرى بوضعية العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا . ومن الأمثلة الدالة على ذلك قرار الملك الراحل الحسن الثاني بتأسيس جامعة الأخوين الأنكلوفونية التوجه خلال مرحلة عرفت فيها العلاقات المغربية نوعا من التوتر . بل إننا قد نجد في أغلب الأحيان التباين واضحا بين السياسة الثقافية والإعلامية والسياسات التعليمية والسياسة الدينية ، إلى درجة أن بعضها يظهر وكأنه موجه لنقض ما بناه بعضها الآخر .

أما على المستوى الثاني ، أي على مستوى تأثير الصراع السياسي على السلطة في مجمل الشخصية الثقافية المغربية ، فنسجل من جهة أولى أن السياسات الثقافية قد تحولت في كثير من مراحل تاريخ المغرب المستقل إلى أداة في الصراع المذكور ، ومجالا من مجالات التحكم في أدواته ونتائجه . والفرق الذي يمكن ملاحظته إنما هو في طبيعة الخصم السياسي الذي توجه ضده السياسات الثقافية وفي وسائل العمل الثقافي (كانت جمعيات السهول والجبال والوديان وسياسة المواسم موجهة سياسيا لملء الفراغ الذي كان يخشى أن يملأه اليسار بجميع تلاوينه ، بينما أصبحت سياسة المهرجانات وتوظيف الإعلام العمومي والإعلام الخاص التابع لمراكز نفوذ داخل أو قريبة من الدولة هو أداة التحكم الثقافي .

والخلاصة أن الوضع الثقافي الحالي يؤكد أنه بدل أن تتوجه السياسات

الثقافية ـ التي شرط فعاليتها الوضوح والاندماج والانتظام انطلاقا من رؤية مجتمعية منسجمة ومتكاملة- إلى تعزيز مكونات الهوية الوطنية وإعادة الاعتبار لها في تنوعها وتكاملها في مواجهة تحديات العولمة وتأثيراتها على النسق القيمي الوطني ، تبدو السياسات الثقافية والإعلامية غارقة في النزعة الاستعراضية والاحتفالية وتبذير المال العام ، والانخراط أحيانا ضمن منظور إيديولوجي ضيق يروم التمكين لقيم اللامسؤولية والاستهتار بالأخلاق العامة ، بدل قيم النزاهة والعمل والمبادرة وقيم المواطنة المسؤولة .

وفي الوقت الذي يجري الحديث عن توجهات ليبرالية في المجال الاقتصادي والسياسي نجد أن هناك اتجاها متزايد لفرض نماذج وتوجهات ثقافية وأنماط قيمية غريبة على ثقافة وقيم المجتمع من خلال استخدام إمكانيات الدولة ووسائل الإعلام ، وهي الأحادية الثقافية المتعارضة مع الليبرالية ومع ديمقراطية الثقافة .

والأخطر من ذلك هو النتائج الخطيرة للمسار السياسي المغربي منذ الاستقلال ـ الذي كانت السمة البارزة فيه هي الصراع على السلطة ـ على الشخصية الثقافية المغربية . فمن المعلوم أن الحكم خلال بداية الستينات قد لجأ في مواجهة خصومه السياسيين الذين كانوا يتربصون به إلى آليتين أساسيتين: أولاها آلية القمع المباشر ومواجهة العنف بعنف أشد منه ، وثانيها وأخطرها آلية الاحتواء والتقريب ، حيث نجح النظام السياسي المغربي في اختراق النخب السياسية الحزبية والنقابية باستمرار وعرف كيف يستفيد من تناقضاتها ويوسعها ، هذا كله مع الاستمرار في فتح علاقات مع أشد خصومه

كانت تؤدي من حين آخر إلى فتح فجوات وهوامش «ديمقراطية» جزئية . وبموازاة مع ذلك عمل على خلق نخب سياسية وثقافية موالية في إطار إقامة عملية التوازن وإفساح المجال لتعددية متحكم فيها .

وقد قادت الرغبة المتواصلة في إقامة التوازن إلى إفراغ الحياة السياسية العامة ومؤسساتها من محتواها وأثرت تدريجيا على مصداقيتها ، حيث برعت الإدارة الترابية التي كان عقلها المدبر هو وزارة الداخلية التي صارت أم الوزارات في تزوير الاستحقاقات الانتخابية وصنع الأغلبيات المفبركة وصناعة الأحزاب الإدارية واستمالة بعض النخب الحزبية وصناعة الأغلبيات المتحكم فيها .

وقد قاد ذلك تدريجيا إلى العزوف عن الحياة العامة الذي بدأ أولا عند فئة عريضة من النخبة العلمية والثقافية والاقتصادية التي صارت تنأى بنفسها عن العمل السياسي والقرب من صانعي القرار .

وفي المقابل ونتيجة لذلك انفتحت مسارات العمل السياسي والعمل العام والمسؤوليات العامة في وجه كثير من الضعفاء والوصوليين ، حتى صار من مسلمات الحس العام فساد الشأن العام والمتعاطين معه ، أي أن العمل السياسي والعمل العام صار حاملا لكل القيم السلبية ، ومن ثم أصبحت النخبة السياسية والثقافية تقوم بدور سلبي في تكريس تلك الصورة وتلك القيم ، ولم ينج من ذلك فئة من المناضلين الذين كانوا يرمزون إلى النزاهة والاستقامة والتضحية والنضالية .

وكانت النتيجة هي انهيار السياسة وانهيار القيم التي تقوم عليها باعتبارها

عطاء وتضحية والتزاما ونزاهة ، وانهارت معها مصداقية كثير من النخب السياسية ، وصارت ترسل رسائل سلبية . وفي هذا الصدد لم تكن انتخابات ٢٠٠٧ سوى إعلانا عن نهاية السياسة كما مورست خلال الخمسين سنة من الاستقلال ، وإعلانا عن نهاية القيم الثقافية الإيجابية التي لا وجود للسياسة بدونها . وبذلك يكون إفلاس السياسة عنوانا كبيرا على إفلاس نظام الثقافة أي إفلاس نظام القيم ، ويكون إصلاح منظومة القيم مدخلا لإصلاح نظام الثقافة وإعادة الاعتبار للسياسة ، ويفتح إصلاح نظام السياسة في المقابل أيضا أملا في إصلاح نظام الثقافة .

*****